

Distr.: General
30 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

3-14 أيار/مايو 2021

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

موزامبيق

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- أثبت الاستعراض الدوري الشامل، المشار إليه فيما يلي باسم الاستعراض الدوري، أنه أداة مفيدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد المحلي. فمُنذ الاستعراض الأخير في عام 2016، التزمت موزامبيق وبذلت جهوداً لتنفيذ التوصيات الـ 180 التي قبلتها والتوصيات الـ 30 التي أحاطت بها علماً.
- 2- وشهدت حالة حقوق الإنسان في الفترة من 2016 إلى 2020 تحسناً كبيراً مقارنة بالفترة السابقة، على الرغم من التحديات العديدة، مثل عدم الاستقرار السياسي العسكري في المنطقتين الوسطى والشمالية، والأزمات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن الآثار السلبية لتغير المناخ وكوفيد-19.
- 3- وقد أُعد هذا التقرير استناداً إلى مساهمات من مؤسسات تابعة للدولة. وقبل تقديم التقرير إلى الأمم المتحدة، نُقِشت نسخة أولية منه مع ممثلي الدولة والمجتمع المدني في حلقة عمل وطنية لإقرار التقرير الوطني المتعلق بالجولة الثالثة لآلية الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية موزامبيق في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ثانياً - التطورات الرئيسية منذ الاستعراض الأخير

- 4- لا تزال موزامبيق مصممة على احترام وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، على الصعيدين الوطني والدولي.
- 5- فعلى الصعيد الوطني، تقوم وزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية، بوصفها المنسق المعني بقضايا الحقوق، بتوضيح إجراءاتها مع جميع المؤسسات العامة وتعزيز الحوار مع المجتمع المدني، الذي كان أولوية رئيسية لتحقيق أعمال حقوق الإنسان على نحو أفضل.
- 6- وقد حدثت زيادة في القدرة المؤسسية والقدرة على الاستجابة لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما أمين المظالم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي يمكن للمواطنين أن يشعروا بإجراءاتها فعلاً.
- 7- ثم هناك زيادة المشاركة السياسية للمرأة في هيئات صنع القرار على الصعيدين المركزي والمحلي، وهو ما يجسد الالتزام القوي لحكومة موزامبيق بتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.
- 8- وجرى إصلاح نظام إقامة العدل بالموافقة على عدة مجموعات من التدابير التشريعية، ولا سيما قانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات، وقانون تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة للسجن، وغيرها من التشريعات المتعلقة بتعزيز سلطات مؤسستي المحاكم والادعاء العام.
- 9- وزاد عدد المحاكمات المتعلقة بقضايا الفساد المرتبطة بالخدمة العمومية، وهو ما يعكس التزاماً قوياً من جانب الدولة الموزامبيقية بمكافحة الإفلات من العقاب المرتبط بالفساد.
- 10- وجرى إقرار تشريعات وسياسات ترمي إلى مكافحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات الحياة الوطنية وفيما يخص الزواج المبكر.
- 11- ووسعت شبكة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب واستهلاكها في المناطق الريفية، كما ونوعاً، من خلال برنامج "بروفيدا" الذي أطلقه رئيس الجمهورية.
- 12- وأدخلت تحسينات بالتعاون مع المجتمع المدني في مجال رصد حقوق الإنسان، في إطار حوار مفتوح وبناء.
- 13- واستُحدثت وحدات متعلقة بحقوق الإنسان في مناهج تدريب القضاة والمدعين العامين، والجهات الفاعلة الأخرى في نظام العدالة الجنائية في مركز التدريب القضائي والقانوني، وفي مؤسسات التدريب التابعة للشرطة في جمهورية موزامبيق، وفي دوائر السجون وغيرها.

- 14- وزادت القدرة على منع الكوارث الطبيعية وما يرتبط بها من أزمات إنسانية وعلى التصدي لها.
- 15- وعلى الصعيد الدولي، زاد التعاون التقني مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان المتخصصة، والمقررون الخاصون، ومختلف الأفرقة العاملة التي تتخذ من جنيف مقراً لها، فضلاً عن المشاركة المنتظمة في الاجتماعات الرفيعة المستوى لمجلس حقوق الإنسان.

السياق السياسي

- 16- في إطار التنظيم الدوري للعمليات الانتخابية، أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في نطاق التشريعات الوطنية، انتخابات الجمعية العامة والانتخابات الرئاسية، وانتخابات مجالس المحافظين ومجالس المقاطعات، في بيئة يسودها السلام والوئام، مما يعزز العملية الديمقراطية في موزامبيق.
- 17- وسجل توتر سياسي - عسكري بعد انتخابات عام 2014 التي فاز بها حزب فريليمو ومرشحه الرئاسي. وفي الفترة 2014-2018، شهدت موزامبيق عدم استقرار سياسي وعسكري، بعد رفض المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) الاعتراف بنتائج الانتخابات الأخيرة.
- 18- ووقع رئيس الجمهورية، فيليبني نيوسي وزعيم حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، أوسوفو مومادي، في 6 آب/أغسطس 2019 الاتفاق النهائي للسلام والمصالحة الوطنية في موزامبيق، الذي يعد الأداة الرئيسية لتحقيق عملية التجريد من السلاح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التي شملت من تبقى من رجال المقاومة الوطنية الموزامبيقية.

القيود

- 19- تواجه موزامبيق أزمة اقتصادية - مالية ناجمة عن الظروف الدولية وتقليص المعونة الخارجية نتيجة ما يسمى بالديون الخفية.
- 20- ثم هناك دورات الفيضانات وحالات الجفاف التي تدمر موزامبيق نتيجة لتغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على الأعاصير التي أصابت المناطق الوسطى والشمالية والجنوبية من البلد.
- 21- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، بدأ النزاع المسلح في كابو ديلغادو، على يد رجال مسلحين مجهولي الهوية (إرهابيين) في قرية موسيموبا دا برايا، ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. ويقدر أن أكثر من 2 000 شخص قتلوا وشُرد أكثر من 500 ألف شخص إلى مختلف مقاطعات البلد. ونتيجة لذلك، كان هناك تدمير للممتلكات والبنية التحتية الاجتماعية، وعدد لا حصر له من حالات الاختفاء، ومنع أكثر من 30 ألف طفل من الدراسة بسبب النزاع.
- 22- وتركزت جهود الحكومة الجديدة التي أسفرت عنها الانتخابات على حل التوتر السياسي - العسكري في المركز، ولا سيما في كابو ديلغادو، وتقديم المساعدة الواجبة والمعاملة الكريمة للمشردين داخلياً، وضمان ظروف الصحة والسكن والدعم النفسي والاجتماعي، والإسراع في توفير الإمدادات الغذائية، وتسجيل المواليد، وتحديد الهوية المدنية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات.
- 23- وفرض ظهور جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي في أواخر عام 2019 وفي موزامبيق في أوائل عام 2020، اعتماد تدابير جديدة للحماية والوقاية. ونتيجة لذلك، وافق رئيس الجمهورية، من خلال مراسيم رئاسية، على أربعة إعلانات لحالة الطوارئ والكارثة العامة في جميع أنحاء الإقليم الوطني من أجل منع انتشار الفيروس، "واحتواء انتشار المرض، حفاظاً على الحياة والصحة العامة"⁽¹⁾.

ثالثاً - متابعة توصيات الجولة الثانية

ألف - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تعزيز وحماية حقوق الإنسان⁽²⁾

24- ينشئ المرسوم الرئاسي رقم 2/2015 المؤرخ 16 كانون الثاني/يناير وزارة العدل، والشؤون الدستورية والدينية، التي ينص المرسوم الرئاسي رقم 8/2015 المؤرخ 13 آذار/مارس على واجباتها وصلاحياتها كما يلي: "وزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية جهاز مركزي من أجهزة الدولة، يتولى، وفقاً للمبادئ والأهداف والمهام التي حددتها الحكومة، توجيه وتنفيذ وتنسيق مجال الدستورية والشرعية والعدالة وحقوق الإنسان والشؤون الدينية.

25- وينص المرسوم الرئاسي رقم 8/2015 المؤرخ 13 آذار/مارس في الفقرة (ع) من المادة 2 على أن واجبات وزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية هي ضمان صياغة وتنسيق السياسات المشتركة بين الوزارات والقطاعات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمواطنة.

26- ولفعالية التوجيهات المذكورة أعلاه، نص القرار رقم 1/2015، المؤرخ 24 حزيران/يونيه، على إقرار النظام الأساسي للوزارة، بموجب المادة 12 من المرسوم القانوني المذكور، ويحدد مهام المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة، ويعهد إليها بولاية التنسيق والتواصل المشترك بين الوزارات والقطاعات بشأن حقوق الإنسان.

27- وفي المقابل، ينشئ الجهاز التشريعي في موزامبيق، بموجب النظام الداخلي للبرلمان، لجنة متخصصة في هذا الشأن، وهي لجنة الشؤون الدستورية وحقوق الإنسان والشرعية، حيث تمثل جميع الأحزاب السياسية التي لها مقاعد في البرلمان (فريليمو ورينامو والحركة الديمقراطية في موزامبيق)؛ ولجنة الملتزمات؛ ومكتب المرأة البرلمانية.

28- وفي سياق الجهود العالمية لمكافحة العنف الجنساني، أنشئت في عام 2012 الآلية المتعددة القطاعات لتقديم المساعدة المتكاملة لضحايا العنف العائلي.

29- وتعمل الحكومة أيضاً على إضفاء الطابع المؤسسي على الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

30- وفي نطاق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتمشياً مع مبادئ باريس، أنشئ ديوان المظالم - الهيئة الدستورية - واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (المنشأة بموجب القانون رقم 33/2009، المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر) من أجل تعزيز المؤسسات لخدمة مصالح المواطنين.

31- وفيما يتعلق بالتنسيق المؤسسي، أنشئت آليات مختلفة، أبرزها المجلس الوطني للعمل الاجتماعي، وهو هيئة استشارية لوزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والعمل الاجتماعي، وتضم عضويتها منظمات المجتمع المدني؛ والمجلس الوطني للطفولة، وهو هيئة للمشورة الاجتماعية والإشراف والرصد لتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل؛ من جملة أمور أخرى.

32- وفي مجال الإصلاح التشريعي، تمت الموافقة على تنقيح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة للحرمان من الحرية، التي تدخل أيضاً في نطاق تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان.

33- ومن جهة أخرى، يساهم إدراج وحدات متعلقة بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية وبرامج التدريب التي يقوم بها القائمون على العدالة، ولا سيما القضاة وضباط الشرطة وحراس السجون وموظفو العدالة، في تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان في موزامبيق.

34- وبالإضافة إلى آليات الدولة والكيانات العمومية، تتيح الدولة المجال لإنشاء آليات موازية من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني، مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة لنقابة المحامين ومختلف منابر ومنظمات المجتمع المدني.

التعاون مع مختلف الآليات والمؤسسات الدولية⁽³⁾

35- بذلت موزامبيق جهوداً كبيرة لتسوية حالتها فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى مختلف الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهكذا، تم تقييم الحالة في البلد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 من قبل اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، وفي تموز/يوليه 2019 من قبل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي أيلول/سبتمبر 2018 من قبل لجنة حقوق الطفل. وقدمت الدولة أيضاً تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الثاني/يناير 2020.

36- ويجري إعداد 3 تقارير أخرى، هي تقرير بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتقرير عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وستقدم التقارير إلى الهيئات المتخصصة بحلول النصف الثاني من عام 2021.

37- وفي هذا المجال من التعاون الدولي أيضاً، وعلى وجه التحديد التعاون مع الإجراءات الخاصة، (المقررون المواضيعيون الخاصون، والخبراء المواضيعيون المستقلون، والمبعوثون الخاصون، والأفرقة العاملة)، وجهت جمهورية موزامبيق دعوة دائمة إلى الخبراء المستقلين، في سياق قبول التوصيات المقدمة في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

قبول المعايير الدولية⁽⁴⁾

38- وتجدر الإشارة إلى أن موزامبيق بذلت جهوداً لتأكيد نفسها كدولة طرف في مختلف الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهكذا، يجري التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁾

39- في هذا الصدد، أحرز البلد تقدماً كبيراً إلى حد أن كليات الحقوق في التعليم العالي أدرجت في مناهجها وحدة متعلقة بحقوق الإنسان، واعتمدت درجة الماجستير في حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت عدة مراكز لحقوق الإنسان في كليات الحقوق في الجامعات الحكومية والخاصة.

40- ومن جهة أخرى، أدرجت مؤسسات تدريب القضاة والمدعين العامين، وضباط الشرطة، وموظفي الإصلاحات والسجون، وموظفي العدالة، وحدات متعلقة بحقوق الإنسان في هيكلها وبرامجها.

41- وعلى الرغم من التطورات المذكورة أعلاه، لا تزال هناك تحديات بشأن إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لنظام التعليم الوطني على المستوى الأساسي أو الثانوي، ولا تزال الحكومة تدرس هذه الإمكانية من الناحية العملية.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

حق المشاركة في شؤون الحياة العامة⁽⁶⁾

42- يحق للمواطنين، استناداً إلى مختلف الصكوك الإقليمية والدولية، المشاركة في شؤون الحياة العامة، سواء بأنفسهم أو من خلال ممثليهم. وفي جمهورية موزامبيق، يتجسد هذا الحق في المادتين 53 و73 من دستور جمهورية موزامبيق.

43- ووفقاً لمادتي الدستور المشار إليهما أعلاه، تعمل الدولة على تعزيز ودعم مشاركة المواطنين الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني وتوطيده، ولا سيما حرية المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية أو المشاركة فيها. وبهذه العبارات، تعرب الأحزاب عن التعددية السياسية، وتسهم في تكوين الإرادة الشعبية وتجليها، وهي أداة أساسية لمشاركة المواطنين الديمقراطية في حكم البلد.

44- وفي هذا الصدد، بذلت الحكومة عدداً من الجهود لتحسين مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. وإصلاح القطاع العام هو أحد هذه الجهود التي تهدف إلى تحسين وتحديث وتبسيط الخدمات العامة، ولا سيما اللامركزية وإلغاء البيروقراطية، وزيادة سلاسة الإجراءات الإدارية، وإنشاء وزيادة القدرة الإدارية للسياسات العامة والموارد البشرية من بين جوانب أخرى للاستجابة للمصالح المشروعة للمواطنين.

45- وفي السنوات الأخيرة، أحرزت موزامبيق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالحاجة إلى "سد ثغرات محددة في مجال إجراء الانتخابات، والقدرة التنافسية للأحزاب، والعملية الانتخابية. فعلى سبيل المثال، تم تعديل قانون الانتخابات في البلد قبل الانتخابات البلدية لعام 2018 لمعالجة إعادة تشكيل عضوية اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

46- وتسلم حكومة موزامبيق بأن الانتخابات تشكل ممارسة أساسية لتطوير الديمقراطية وتأكيد سيادة القانون الذي يسهم في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ويشير العديد من الصكوك الدولية التي تعد موزامبيق دولة طرفاً فيها إلى هذه الأهمية.

47- وفي إطار الحوار من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية الفعالة، تم التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة وأكبر حزب معارض، وهو المقاومة الوطنية في موزامبيق، مما سمح بموافقة البرلمان على مجموعة جديدة من التشريعات الانتخابية وهي:

- القانون رقم 1/2018، المؤرخ 12 حزيران/يونيه، قانون المراجعة الوحيدة لدستور جمهورية موزامبيق؛
- القانون رقم 6/2018، المؤرخ 3 آب/أغسطس، المعدّل للقانون 97/2، المؤرخ 18 شباط/فبراير، الذي يحدد الإطار القانوني لإنشاء السلطات المحلية؛
- القانون رقم 7/2018، المؤرخ 3 آب/أغسطس، بشأن انتخاب أعضاء هيئة السلطات المحلية؛
- القانون رقم 7/97، المؤرخ 13 أيار/مايو، بشأن إشراف الدولة على السلطات المحلية؛
- القانون رقم 6 و7/2018، المؤرخ 3 آب/أغسطس. القانون رقم 6/2018، المعدّل للقانون رقم 97/2، المؤرخ 18 شباط/فبراير، والذي يحدد الإطار القانوني لإنشاء السلطات المحلية والقانون رقم 7/2018، المعدّل للقانون رقم 7/2013، المؤرخ 22 شباط/فبراير، والذي أعيد نشره بموجب القانون رقم 10/2014، المؤرخ 23 نيسان/أبريل، بشأن انتخاب أعضاء الهيئات المحلية؛

- القانون رقم 2019/2 المعدّل للقانون رقم 2013/8 المؤرخ 27 فبراير/شباط، الذي يحدد الإطار القانوني لانتخاب رئيس الجمهورية ونواب البرلمان؛
- القانون رقم 2019/3 المنشئ للإطار القانوني لانتخاب أعضاء الجمعية الإقليمية والحكومة الإقليمية؛
- القانون رقم 2019/4 المنشئ للمبادئ والقواعد التنظيمية والسلطات وسير العمل للهيئات التنفيذية للحكم اللامركزي الإقليمي؛
- القانون رقم 2019/5 المحدد للإطار القانوني لوصاية الدولة على هيئات السلطات المحلية والإقليمية اللامركزية؛
- القانون رقم 2019/6 المحدد للإطار القانوني لتنظيم الجمعية الإقليمية وتكوينها وسير العمل فيها؛
- القانون رقم 2019/7 المحدد للإطار القانوني لتنظيم وتشغيل الأجهزة التمثيل للدولة في الإقليم.

48- ولا يقل عن ذلك أهمية إعادة تنظيم هيئات إدارة الانتخابات، أي اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات، وضمان مبدأ المساواة بين حزب فريليمو والحزبين الآخرين، أي حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية والحركة الديمقراطية لموزمبيق على أساس نسبي وفقاً للتمثيل البرلماني⁽⁷⁾.

الحق في المشاركة السياسية والحق في التصويت⁽⁸⁾

49- البلد طرف في عدة صكوك دولية وإقليمية تركز حق المواطنين في المشاركة السياسية والحق في التصويت. ويهدف الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الذي صادقت عليه موزمبيق في عام 2017 إلى ضمان مشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية العادلة والشفافة والحرّة، فضلاً عن منع مشاكل العنف أو الصراع بعد الانتخابات.

50- ويتمسك الميثاق الأفريقي بمبادئ الديمقراطية والشفافية، والحرية والانتخابات النزيهة، والمساواة بين الجنسين، وحرية الصحافة، والتعددية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على المساواة في إدارة الشؤون العامة ومنع الفساد ومكافحته، ويدين جميع أنواع التغييرات السياسية المناهضة للدستور.

51- وينص دستور جمهورية موزمبيق (2018)، في مادته 30، على منح جميع المواطنين الموزمبيين مجموعة من فرص المشاركة في الحياة السياسية الوطنية. بيد أن هناك قيوداً قليلة رسمية⁽⁹⁾.

52- وهناك قيود قليلة على المشاركة السياسية للمواطنين الموزمبيين، لكن العوائق الحقيقية هي الفقر والأمية⁽¹⁰⁾، والحصول على المعلومات، وعدم المساواة بين الجنسين، والدخل، من بين جوانب أخرى.

حرية الرأي والتعبير¹¹

53- في موزمبيق، يكفل دستور جمهورية موزمبيق الحق في حرية التعبير والصحافة والحق في الحصول على المعلومات، وفقاً لمختلف الصكوك القانونية الإقليمية والدولية. وتشمل هذه الحقوق: '1' حرية الصحفيين في التعبير عن الرأي والإبداع؛ و'2' الوصول إلى مصادر المعلومات؛ و'3' حماية الاستقلالية والسرية المهنية؛ و'4' الحق في إنشاء الصحف والمنشورات وغير ذلك من وسائل النشر.

54- ولهذا الغرض، هناك مجلس أعلى لوسائل الإعلام في موزمبيق، وهو هيئة ضبّطية تشاورية، تكفل الحصول على المعلومات، وحرية الصحافة، فضلاً عن حقوق البث والرد.

55- وفي السنوات الأخيرة، توسعت وسائط الإعلام وتنوعت بشكل كبير. وقد كانت الإذاعات المجتمعية بديلاً هاماً في تعميم المعلومات على المواطنين في المناطق الريفية، ولكن لا يزال نطاقها محدوداً.

حظر الرق والاتجار بالبشر¹²

56- تنص الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على أن لجميع الناس الحق في الكرامة والاحترام، وفي الاعتراف بشخصيتهم، واحترام حياتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية، ولا يجوز حرمان أي شخص من هذا الحق تعسفاً. ويحظر هذا الحق أيضاً جميع أشكال استغلال الفرد، وعلى وجه التحديد، الرق والتعذيب والاتجار.

57- وتحظر الصكوك القانونية الدولية والإقليمية التي تعد موزامبيق طرفاً فيها، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الرق، بما في ذلك حظر تجارة الرقيق، وحظر الاستعباد، وحظر ممارسة العمل الجبري أو الإلزامي، وحظر التعذيب.

58- وفي هذا الصدد، ينص دستور جمهورية موزامبيق في مادته 40 على أن "لكل مواطن الحق في الحياة وفي السلامة البدنية والمعنوية، ولا يجوز أن يتعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. ولا يجوز في جمهورية موزامبيق الحكم بالإعدام".

59- ويكرس دستور جمهورية موزامبيق في المادة 84 الحق في حرية اختيار المهنة ويحظر العمل الإلزامي. غير أن بعض أشكال الانتهاك ترتبط بجريمة الاتجار بالبشر، حيث الضحايا من الأطفال والفتيات والمراهقين، من المناطق الريفية، الذين يُغرون بطرق مختلفة، في كثير من الأحيان بتواطؤ من أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة للرق في العمل والاستعباد الجنسي.

60- ومن المهم تسليط الضوء على الاعتداء على الأشخاص ذوي المهق واختطافهم والاتجار بهم بهدف انتزاع أعضاء وأجزاء من جسم الإنسان، وهي ظاهرة جديدة تحدث في المنطقة الشمالية، ولا سيما في مقاطعة نامبولا.

61- وفي إطار مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، تقوم موزامبيق بعدة إجراءات ذات صلة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، ولمكافحة تهريب المهاجرين)، اعتمد القانون رقم 2008/6، المؤرخ 9 تموز/يوليه، في عام 2018، الذي يُدرج بروتوكول باليرمو في القانون الداخلي وينشئ الإطار القانوني لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال.

62- وفي محاولة لضمان تنفيذ قانون الاتجار بالأشخاص تنفيذاً فعالاً، يجري حالياً بتوجيه من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استعراض بهدف صياغة مجموعة من اللوائح التنفيذية الشاملة التي تغطي جميع العناصر الأساسية التي يقتضيها القانون الدولي.

شرطة جمهورية موزامبيق¹³

63- شرطة جمهورية موزامبيق مؤسسة مكرسة دستورياً بموجب المادة 252 من دستور الجمهورية، وهي مكلفة بضمان القانون والنظام، وحماية أمن الناس والممتلكات، والحفاظ على الهدوء العام، واحترام سيادة القانون والديمقراطية، والمراعاة الصارمة للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

64- ولا يزال عدد ضباط الشرطة الضروريين لتلبية متطلبات النمو السكاني وضمان النظام العام والأمن منخفضاً جداً بالمقارنة مع البلدان الأخرى، حيث تبلغ نسبة عدد أفراد الشرطة مقارنة بالسكان 1 000/1 فرد، على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً لتعيين وتدريب أفراد شرطة جدد بأعداد كبيرة.

65- ويشمل تدريب أفراد شرطة الجمهورية عنصراً متعلقاً بحقوق الإنسان، توفره على أساس إلزامي ثلاث مؤسسات تعليمية هي: '1' أكاديمية علوم الشرطة في مقاطعة مابوتو لتدريب الأفراد وكبار الضباط، ومنح درجة البكالوريوس والماجستير في علوم الشرطة؛ '2' مدرسة رقباء الشرطة في مقاطعة سوفالا، وتدريب الرقباء؛ '3' مدرسة ماتالاني التطبيقية في مقاطعة مابوتو، للتدريب الأولي للحراس.

66- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، يواجه قطاع الشرطة أيضاً صعوبات تتعلق بندرة الموارد، نتيجة للحالة الاقتصادية والمالية للبلد، مما يعرض للخطر الجهود التي تبذلها الحكومة لتحديث القطاع، وزيادة عدد الموظفين، والتدريب المستمر بهدف ضمان النظام العام والأمن على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

نظام السجون وظروف الاحتجاز¹⁴

67- وافقت الحكومة على إدخال إصلاحات على قطاع السجون بهدف ضمان المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ومن الناحية العملية، كانت الجهود المبذولة لمراقبة فترات الاحتجاز قبل المحاكمة ملحوظة، وكذلك الامتثال لأحكام السجن الصادرة. ونتج ذلك تحسن في مراقبة النظام الجنائي، من خلال نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالسجون، الذي يسمح بتتبع أفضل للإجراءات المتعلقة بالسجناء وأوضاعهم، أي تحديد هويتهم، وحالتهم الإجرائية، وحالتهم الصحية، ضمن أمور أخرى.

68- ولا يزال التحدي الأكبر متمثلاً في الاكتظاظ. ففي عام 2020، بلغ الطاقة الاستيعابية للنزلاء 8 498 نزيلًا، وكان عدد السجناء 19 569 سجينًا، وهو ما يدل على مستوى اكتظاظ يفوق الطاقة بواقع 11 071 سجينًا، أي ما يعادل زيادة بنسبة 130 في المائة عن الطاقة الاستيعابية القائمة. ومن العوامل التي تسهم في الاكتظاظ التأخيرات الإجرائية ومحدودية القدرة على الاحتجاز في المؤسسات الإصلاحية، وزيادة معدلات الجريمة، وكذلك ضعف تطبيق التدابير البديلة للسجن.

69- ووضعت الحكومة بالتعاون من الشركاء تدابير لتحسين أوضاع السجون تدريجياً، مع التركيز على إعادة تأهيل مرافق الاحتجاز للسجناء والمحتجزين، بالإضافة إلى التطبيق الصحيح للتدابير البديلة للسجن من جانب القضاة، والإصلاح الجاري في السجون، وذلك جزء من الحل.

70- ولمواجهة هذا التحدي الكبير وغيره من التحديات في هذا المجال، تقوم مؤسسات إقامة العدل باتخاذ إجراءات مختلفة، منها:

- تنظيم حملات محاكمة متنقلة على المستوى الوطني؛
- التنفيذ الفعال لمجموعة تدابير نظام السجون، مع التركيز على الأحكام والتدابير البديلة للسجن، التي أقرها قانون العقوبات، ومؤخراً جداً الموافقة على قانون الإجراءات الجنائية وقانون إنفاذ الأحكام، والصكوك التي تحدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ التدابير المذكورة؛
- إعادة تأهيل وبناء الجدران الفاصلة في السجون.

71- وسيسمح تطبيق هذه الإجراءات في الأجلين المتوسط والطويل بتحسين الظروف في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز، مع التركيز بوجه خاص على المساهمة في تخفيف الاكتظاظ في السجون وخفض عدد المتهمين المحتجزين احتياطياً.

الفساد والشفافية¹⁵

72- في إطار التزام موزامبيق الدولي الشديد بمكافحة الفساد، صدّقت موزامبيق على عدد من الصكوك الإقليمية والدولية بشأن هذه المسألة، ولا سيما اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبهذا المعنى، وبغية منع هذه الظاهرة ومكافحتها، ما فتئت الحكومة تتخذ تدابير تشريعية وإدارية مختلفة، وتكافح بقوة الإفلات من العقاب.

73- ومن أجل تعزيز الصكوك القانونية المعتمدة وتطبيقها بفعالية، ما فتئت الحكومة تعتمد عدة إجراءات تشريعية واستراتيجية لمكافحة الفساد على نحو ما تنص عليه اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد وتحقيق بشأن "الإفلات من العقاب" في إطار الإجراءات القضائية.

74- ومن الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومات ما يلي: '1' التنفيذ الناجح للاستراتيجية العالمية لإصلاح القطاع العام؛ '2' بناء قدرات مرصدين التنمية والمجالس الاستشارية المحلية؛ '3' إجراء الدراسة الاستقصائية الثانية بشأن الحوكمة والفساد؛ '4' إنشاء مهنة التفتيش الإداري؛ '5' الرصد المنتظم من جانب المفتشية العامة للشؤون المالية؛ '6' تنفيذ الوحدة المتعلقة بأصول الدولة.

75- ويحدد قانون النزاهة العام الذي أُقر في عام 2012، أولوية المصالح العامة على المصالح الخاصة. ويحدد تضارب المصالح ويحظر على شاغلي الوظائف العامة قبول الهدايا والتسهيلات وغير ذلك مما قد يمس بتنفيذ واجباتهم بشكل مستقل. كما ينص القانون على واجب شاغلي المناصب العامة في التصريح بممتلكاتهم ويحدد العقوبات المفروضة على المخالفين للقانون. وفي ضوء هذا القانون، أنشئت اللجنة المركزية لأخلاقيات القطاع العام.

76- واعتمد أيضاً القانون 2020/13، المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر، الذي يُنشئ النظام الخاص الموسع لمصادرة الأصول واستردادها. ويرسي هذا القانون النظام القانوني الخاص الموسع لمصادرة الأصول الناجمة عن نشاط غير قانوني أو إجرامي واستردادها وإدارتها لفائدة الدولة، بموجب أحكام الفقرة 1 من المادة 178 من دستور الجمهورية.

المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والعنف الجنساني¹⁶

77- يشير التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2017 إلى أن عدد سكان موزامبيق الحاليين يبلغ 28 861 863 نسمة، منهم 52,2 في المائة من الإناث و47,8 في المائة من الذكور.¹⁷

78- وتنص المادة 36 من دستور جمهورية موزامبيق على مبدأ المساواة بين الجنسين الذي ينص على أن "الرجال والنساء متساوون أمام القانون في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

79- وتشجع التشريعات الموزامبيقية على مراعاة نظام تخصيص حصص لفائدة المرأة بوصفه آلية لضمان تمثيلها في السياسة وفي مناصب صنع القرار. ونظراً للدور التبعي الذي شغلته المرأة منذ فترة الاستعمار، سعت الحكومة بطريقة إيجابية وبناءة إلى ضمان تمثيل المرأة في المجتمع.

80- وفي عام 2005، وقعت موزامبيق وصدقت على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية، بهدف تحقيق المناصفة للنساء في المناصب ذات الصلة في هيئات صنع القرار في المجالين العام والخاص.

81- ولدى موزامبيق إطار قانوني ومؤسسي تدريجي لتعزيز وحماية حقوق المرأة، حسبما ورد في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، مع التركيز بوجه خاص على القانون رقم 2017/10 المؤرخ 1 آب/أغسطس، الذي يعتمد النظام الأساسي العام لموظفي الدولة ووكلائها في المادة 78 رقم 2 و3، والذي يلغي القانون رقم 2009/14 المؤرخ 17 آذار/مارس - حيث يزيد هذا القانون الفترة السابقة لإجازة الأمومة من 60 يوماً إلى 90.

82- وعلى المستوى المؤسسي، يجب التأكيد على السياسة الجنسانية واستراتيجية تنفيذها (2018)، التي تركز على ضمان المساواة في الحقوق والفرص لكلا الجنسين. كما تنجح الموارد المالية والبشرية المناسبة والمستدامة لنشرها وتنسيقها وبناء القدرات وتوجيهها من مختلف القطاعات من القطاع العام إلى المجتمع المدني.

83- وفي هذا الميدان أيضاً، اعتمدت الحكومة الخطة الوطنية لمنع العنف الجنساني ومكافحته (2018-2021)، التي تتدرج في إطار البرنامج الخمسي للحكومة (2015-2019) وتتماشى أيضاً مع إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، بالإضافة إلى مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة (2015)، ولا سيما الهدف رقم 5 "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

84- ويحث إعلان رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية المؤرخ عام 1997، عقب مؤتمر بيجين في عام 1995، الدول الأطراف على الأخذ بنظام الحصص لضمان 30 في المائة على الأقل من مناصب صنع القرار لفائدة النساء. واستحدثت موزامبيق أدوات هامة لتعزيز المنظور الجنساني، مثل إنشاء وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والعمل الاجتماعي. وفي الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى، أنشئت وحدات للشؤون الجنسانية وعُيِّنت جهات تنسيقية.

85- وتجدر الإشارة إلى أن موزامبيق تحتل مراكز عليا في المنطقة والقارة وفي العالم فيما يتعلق بوجود المرأة في البرلمان الوطني. ففي أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب عام 1994، بلغت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية 25,20 في المائة. وارتفع هذا العدد إلى 29,20 في المائة عام 1999؛ وإلى 35,60 في المائة عام 2004؛ و39,20 في المائة عام 2009؛ وإلى 39,60 في المائة في انتخابات 2014.

86- ووفقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء للفترة 2013-2015، كان متوسط تمثيل المرأة في جميع المناصب على المستوى المركزي 36,20 في المائة؛ و32,70 في المائة على مستوى المقاطعات و22,70 في المائة على المستوى المحلي. بيد أنه في عام 2015، انخفض عدد النساء في البرلمان الموزامبيقي من 100 إلى 96 من مجموع 250 نائباً، حيث انتقلت النسبة من 40,0 في المائة إلى 38,0 في المائة.

87- ورحبت دولة موزامبيق بقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن وأدرجته في النظام الداخلي منذ عام 2018، ولأغراض تجسيد القرار، أقرت الدولة خطة عملها (2018-2022) التي تهدف إلى تعزيز إجراءات الدولة وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

88- وتحدد الخطة الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والشركاء المتعاونين تنفيذها، في سياق مشاركة المرأة في إدارة النزاعات وحلها. ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة في مجال الاعتراف بمشاركة المرأة في قضايا السلام والأمن.

حقوق الأطفال¹⁸

89- وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل ودستور جمهورية موزامبيق، الطفل هو "كل إنسان دون سن الثامنة عشرة من العمر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".

90- وفي موزامبيق، وفقاً لتعداد السكان والمساكن في عام 2017، يعتبر 14 261 208 من الأشخاص أطفالاً ومراهقين وفي مرحلة ما قبل الشباب، مما يعني أن موزامبيق في معظمها من الشباب.

91- والطفل من الجوانب الحاضرة في الإطار القانوني والمؤسسي لموزامبيق. وأحرزت دولة موزامبيق تقدماً كبيراً في مجال التصديق على مختلف الصكوك الإقليمية والدولية التي تعزز حماية حقوق الطفل والانضمام إليها. ومن بين هذه الصكوك: اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والاتفاقية رقم 138 (1973)، بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام؛ والاتفاقية رقم 182 (1999) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال¹⁹.

92- لدى إدراج الصكوك القانونية المذكورة أعلاه في النظام الداخلي، اعتمدت موزامبيق عدة تشريعات وسياسات وخطط وآليات أخرى نافذة في الإطار القانوني المبلغ عنه في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، مع التركيز على الصكوك القانونية التالية:

خطة العمل الوطنية للأطفال للفترة 2012-2019؛ والخطة الحكومية الخمسية للفترة 2015-2019، في إطار الهدف الاستراتيجي 5 من الأولوية 2 (تنمية رأس المال البشري والاجتماعي)؛ وخطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال (2018-2022)؛ واعتماد القانون رقم 19/2019، المؤرخ 22 تشرين الأول/أكتوبر (قانون منع ومكافحة الزواج السابق لأوانه، وأيضاً مراجعة قانون الأسرة في الوقت المناسب، بهدف إلغاء المادة التي تسمح بزواج الأشخاص دون سن 18 عاماً من العمر بناء على موافقة الوالدين.

93- وباستناد الصكين الأخيرين المذكورين أعلاه، تهيأت الظروف اللازمة للقضاء على ممارسة الزواج المبكر في موزامبيق، التي تحتل حالياً المرتبة العاشرة في العالم، حيث بلغت نسبة الزواج المبكر 48 في المائة.

94- ومن الخطوات الهامة إلغاء "المذكرة رقم 2003/39"، التي كانت تنص على نقل جميع الفتيات الحوامل إلى فصول ليلية، وكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى الانقطاع عن الدراسة وانتهاك مبدأ المساواة بين الجنسين الذي كرسه دستور الجمهورية وغيره من التشريعات السارية.

95- واعتمدت موزامبيق تدابير صارمة لمكافحة العنف ضد الأطفال، من خلال تطبيق عقوبات جنائية تقضي بالسجن لفترة تتراوح بين 8 سنوات و12 سنة.

96- ومن المسلم به أن القضاء على هذه الممارسة يقتضي تعبئة الموارد وتخصيصها، والتنسيق بين عدة قطاعات، والرصد وجمع البيانات، والتعاون مع المجتمع المدني، ونشر المعلومات عن حظر الزواج المبكر في المجتمعات المحلية بغية تنفيذ الإطار القانوني والسياساتي القائم تنفيذاً فعالاً أكثر.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة²⁰

97- يحمي دستور الجمهورية وعدد من القوانين والقرارات والمراسيم الوزارية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويضمنون عدم التمييز. إذ ينص الدستور في المادة 35 منه، على أن "جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بنفس الحقوق، ويخضعون لنفس الواجبات، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والأصل العرقي ومكان المولد". وتنص المادة 37 على أن "يتمتع المواطنون ذوو الإعاقة تمتعاً كاملاً بالحقوق المنصوص عليها في الدستور ويخضعون لنفس الواجبات، باستثناء الواجبات التي يعانون في ممارستها والوفاء بها من عجز بسبب الإعاقة."

98- وفي ضوء هذا الحكم الدستوري، يتمتع المواطنون ذوو الإعاقة في موزامبيق بالحقوق المنصوص عليها في الدستور تمتعاً كاملاً، ويخضعون لنفس الواجبات، باستثناء الواجبات التي تمنع الإعاقة من ممارستها بالكامل.

99- وتنص المادة 125 من دستور جمهورية موزامبيق (2018) على أن "للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في حماية خاصة من الأسرة والمجتمع والدولة". وتشجع الدولة على تهيئة الظروف اللازمة للتعليم وتطوير لغة الإشارة، وتهيئة الظروف اللازمة لإدماج المواطنين ذوي الإعاقة اقتصادياً واجتماعياً، والتعاون مع رابطات المعوقين والكيانات الخاصة، وهي سياسة تكفل إعادة تأهيل المعوقين وإدماجهم؛ وتهيئة الظروف لمنع عزلتهم وتهميشهم اجتماعياً؛ وإعطاء الأولوية لرعاية المواطنين ذوي الإعاقة من خلال تقديم الخدمات العامة والخاصة؛ وتيسير سبل الوصول إلى الأماكن العامة. وتشجع الدولة كذلك على إنشاء رابطات للأشخاص ذوي الإعاقة.

100- وفي موزامبيق، يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة عدداً كبيراً. فوفقاً لتعداد السكان والمسكن لعام 2017، هناك 727 620 شخصاً من ذوي الإعاقة من بين 26 899 105 نسمة، أي ما يمثل 2,7 في المائة من سكان موزامبيق. ومعظمهم أشخاص أطرافهم السفلى مبتورة أو ضامرة، ويمثلون 115 918 حالة، يليهم الأشخاص الذين يعانون من صعوبة في الحركة وهم 105 529 حالة.

101- ويعيش معظم الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية (903 509)، مقارنة بعدد 717 217 من المواطنين ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بنوع الجنس، هناك 372 061 رجلاً و355 559 امرأة. أما بالنسبة للفئات العمرية، فتؤثر الإعاقة على الأطفال والمراهقين أكثر من غيرهم. إذ هناك 59 378 مواطناً في الفئة العمرية من 5 سنوات إلى 9 سنوات، و56 023 في الفئة العمرية من 10 سنوات إلى 14 سنة، و55 763 في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 19 سنة.

102- ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عدداً من التحديات فيما يتعلق بتعزيز حقوقهم وحمايتهم. وعلى الحكومة واجب تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعزيز الحق في حماية الأطفال ذوي الإعاقة؛ وتحسين الظروف لضمان الوصول إلى الخدمات العامة والمباني؛ وضمان حصولهم على التعليم والتدريب المهني والعمل؛ وضمان أن تكون عملية تصويتهم آمنة وفعالة، خاصة بالنسبة للمعاقين بصرياً. وستحسن هذه الاجراءات نظام التنسيق المتعدد القطاعات والتتفيذ الشامل للسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، فضلاً عن تحسين القدرة المؤسسية على توفير المأوى اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة.

103- واتخذت موزامبيق سلسلة من التدابير التشريعية والسياساتية التي تشير إلى الالتزام بالنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعدما صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وجعلتهما من ضمن النظام القانوني الوطني، واعتمدت أيضاً القانون رقم 4/2007، المؤرخ 7 شباط/فبراير (يحدد الإطار القانوني للضمان الاجتماعي)؛ والمرسوم رقم 53/2008 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر (يعتمد اللوائح التنظيمية لإنشاء وصيانة الأجهزة التقنية لإمكانية الوصول إلى النظم والخدمات والأماكن العامة وتعميمها واستخدامها لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية أو الحركية).

حقوق كبار السن²¹

104- ينص دستور موزامبيق (2018) في مادته 124 على أن "لكبار السن الحق في حماية خاصة من جانب الأسرة والمجتمع والدولة، ولا سيما في تهيئة ظروف السكن والحياة الأسرية والمجتمعية والتغاهم في المؤسسات العامة والخاصة، مما يحول دون تهميشهم؛ وتشجع الدولة على وضع سياسة لكبار السن تدمج الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية تهيئة الفرص لتحقيق الرفاه الشخصي من خلال مشاركتهم في حياة المجتمع".

105- ويضمن النص الدستوري أيضاً لهذه الفئة الحق في المساعدة فيما يخص الإعاقة في المادة 95 من الدستور، حيث تنص على أن "لجميع المواطنين الحق في المساعدة فيما يخص الإعاقة والشيخوخة؛ وتشجع الدولة على تهيئة الظروف لإعمال هذا الحق".

106- وتجدر الإشارة إلى الموافقة على مختلف السياسات، أي في إطار العمل الاجتماعي، بموجب القرار رقم 46/2017، المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر؛ وبالنسبة لكبار السن وخطة العمل، التي أقرها القرار رقم 84/2002، المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر؛ والقانون رقم 3/2014 المؤرخ 5 شباط/فبراير بشأن تعزيز وحماية حقوق كبار السن، والصكوك المعيارية الأخرى وفقاً للدستور.

107- ووفقاً لتعداد عام 2017، يقدر عدد السكان البالغين الستين من العمر أو أكثر بـ 1 275 660 نسمة، منهم 580 671 من الذكور و694 889 من الإناث.

108- وفي موزامبيق، يعتبر كبار السن "مكتبات حية" وناقلات للقيم الاجتماعية - الثقافية، وأوصياء على تاريخنا وتقاليدنا وثقافتنا الموزامبيقية. ويلقي عليهم تراكم الإرث التاريخي والاجتماعي مسؤولية التعليم، ونقل القيم الأخلاقية والاجتماعية إلى الأجيال الشابة.

- 109- ويؤدي كبار السن دوراً قيادياً في إدارة الصراعات على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، ويقيمون جسراً بين الماضي والحاضر على الصعيدين التاريخي والثقافي في مجتمعنا.
- 110- ومن أجل حماية كبار السن، اعتمدت عدة تدابير تشريعية وسياساتية تبين النهوض بحقوق كبار السن: فهناك عدة سياسات وأدوات وبرامج قائمة مثل: '1' السياسة الوطنية لكبار السن؛ و'2' برنامج المعاشات الاجتماعية الأساسية؛ و'3' مشروع قانون بشأن تعزيز وحماية حقوق كبار السن.
- 111- وتجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الأسر تتلقى تحويلات نقدية منتظمة في إطار برنامج المنح الاجتماعية الأساسية؛ فضلاً عن الأسر التي تتلقى تحويلات اجتماعية غير محددة في إطار برنامج الدعم الاجتماعي المباشر؛ والأسر التي تتلقى تحويلات نقدية في إطار برنامج العمل الاجتماعي المنتج في إطار عنصر العمل العام، كما تتلقى الدعم من أجل وضع مبادرات مدرة للدخل.
- 112- وبالإضافة إلى الإطار القانوني والمؤسسي، لدى البلد برامج خاصة بالجوء وبالمساعدة الاجتماعية اللازمة لكبار السن من خلال المعهد الوطني للعمل الاجتماعي الذي قدم في 2018 وحده الدعم إلى 300 000 من كبار السن في جميع أنحاء البلد، أي حوالي 25 في المائة من المجموع الوطني،²² إذ كان 75 في المائة منهم خارج نطاق التغطية بموجب قانون كبار السن.
- 113- كما جرت العادة على تنظيم حملات للتعريف بحقوق المرأة والطفل وكبار والأشخاص ذوي الإعاقة ومنع الممارسات الاجتماعية الضارة.
- 114- ويشكل كبار السن جزءاً من الفئات المعرضة للخطر في المجتمع الموزامبيقي. ففي إطار برنامج الإعانة الاجتماعية الأساسية، يستفيد كبار السن من الإعانة، التي لا يزال من المسلم به في الممارسة العملية أنها تشكل تحدياً إذ لا تحل مشاكل هذه الفئات لأن العديد منهم متخلى عنهم ومن دون مساعدة صحية أساسية من أسرهم.
- 115- وفي إطار تعزيز حماية المسنين، اعتمد الاتحاد الأفريقي في 31 كانون الثاني/يناير 2016 بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا.
- 116- ويشكل البروتوكول صكاً قانونياً دولياً ملزماً يتضمن، من بين عدة حقوق أخرى، الاعتراف بالحقوق الأساسية لكبار السن، ويعرب عن الالتزام بالقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس السن، وضمان حماية حقوق المسنين بموجب التشريعات المناسبة، بما في ذلك الحق في التنظيم في إطار جمعيات وفي التمثيل بهدف الدفاع عن مصالحهم.
- 117- وتنص أحكام البروتوكول على التزام الدول الأطراف، في تجسيد الحقوق البرنامجية الأساسية للمواطنين، المنصوص عليها في دستور جمهورية موزامبيق، وتحديد في المادتين 95 و124 تحت عنواني الحق في المساعدة في حالة الإعاقة والشيخوخة، وكبر السن، على التوالي.

الأشخاص ذوو المهق

- 118- يكفل دستور جمهورية موزامبيق حماية هذه الفئة من السكان بموجب مبدأ عدم التمييز ومبدأ المساواة بين المواطنين. ومع ذلك، وعلى الرغم من ضمان حقوقهم في الميدان الدستوري والمزيد من القوانين، مثل قانون العقوبات الجديد، لا تزال المشكلة تثير عقبات عويصة في المجتمع.
- 119- وبسبب عدة عوامل اجتماعية - ثقافية وأنثروبولوجية في مجتمعنا، شهد البلد مؤخراً موجات من العنف ضد الأشخاص ذوي المهق. واضطر هذا الوضع الحكومة إلى إنشاء الآليات المناسبة من أجل شمل هذه الفئة بحماية أكبر.

- 120- وفي موزامبيق، يقدر عدد الأشخاص ذوي المهق بما يتراوح بين 20 000 و30 000 شخص. ويعد سرطان الجلد أحد الأسباب الرئيسية للوفاة بين الأشخاص ذوي المهق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن الأشخاص ذوي المهق هم ضحايا الاضطهاد والعنف والتمييز بسبب الأساطير والخرافات.
- 121- وفي إطار مكافحة التمييز والاتجار بالبشر بهدف استخراج أعضاء جسم الإنسان، تمت الموافقة على قانون العقوبات الجديد الذي يعاقب بشدة على أي من الممارسات المتعلقة بجريمة الاختطاف والجرائم البشرية من دون تمييز.
- 122- ووافق مجلس الوزراء على الخطة المتعددة القطاعات في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، من أجل معالجة مشكلة الأشخاص ذوي المهق وحمايتهم، والخطة قيد التنفيذ.
- 123- ولتنفيذ هذه الخطة، تعمل الحكومة عن كثب مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني (مع التركيز على جمعيتي ألبيموز وأمور فيدا) والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- 124- رغم أن موزامبيق لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي توصية أحيط بها علماً في الجولة الثانية للاستعراض، تبذل الحكومة جهوداً لتنفيذ السياسات المنبثقة عن هذا العهد، حيث تقيم الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية المنصوص عليها في دستور الجمهورية وتشريعات أخرى.

الحق في التعليم²³

- 125- بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه في أفريقيا، من جملة صكوك قانونية دولية ملزمة أخرى، يسعى البلد إلى ضمان تعزيز الحق في التعليم واحترامه وإتاحته.
- 126- وتنص المادة 88 من دستور الجمهورية على الحق في التعليم باعتباره حقاً وواجباً على كل مواطن²⁴، وبالتالي يجب على الدولة أن تعزز تمتع جميع المواطنين بهذا الحق²⁵. ويجسد نص هذا الحكم عدة صكوك قانونية، مع التركيز بوجه خاص على القانون رقم 92/6 المؤرخ 6 أيار/مايو، الذي يقر نظام التعليم الوطني، الذي تحكمه مبادئ المساواة وعدم التمييز، في جملة مبادئ أخرى في ميدان حقوق الإنسان.
- 127- وبعد اعتماد القانون رقم 2018/18، المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر، والذي يقر تعديل قانون نظام التعليم الوطني، ارتفع مستوى التعليم الإلزامي من الصف السابع إلى الصف التاسع، ودمج ستة نظم فرعية للتعليم، وهي: '1' النظام الفرعي للتعليم قبل المدرسي؛ '2' النظام الفرعي للتعليم العام؛ '3' النظام الفرعي لتعليم الكبار؛ '4' النظام الفرعي للتعليم المهني؛ '5' النظام الفرعي للتعليم المهني، وتدريب المدرسين؛ '6' النظام الفرعي للتعليم العالي. والتعليم العام مجاني في موزامبيق حتى الصف التاسع وتوزع الكتب مجاناً.

- 128- وبسبب عوامل مختلفة، لا سيما النزاعات المسلحة في المنطقتين الوسطى والشمالية، والأعاصير (إداي، وكينيث، وإلويز) ومؤخراً جائحة كوفيد-19 والفيضانات، دُمّرت عدة هياكل أساسية مدرسية وأُرجئت بداية العام الدراسي، فضلاً عن التدمير الهائل للكتب المدرسية المجانية التي كانت في حوزة الطلاب. ويشكل نقص المدارس أحد العناصر التي تسهم في ارتفاع معدل الأمية وانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس.

129- وشكلت مسألة إلغاء المذكرة 39/GM/2003 الصادرة عن وزارة التعليم، والتي تحظر على جميع الطالبات الحوامل حضور الدروس النهارية، مصدر قلق خاص لأنها تمييزية وتتهدد بعض الحقوق الأساسية للفتيات، لأن نقل الفتيات الحوامل إلى فصول ليلية يعرضهن لمستويات ضعف أشد، ولا سيما لحالات الاعتداء البدني والجنسي والعنف.

130- غير أنه من أجل حماية الحقوق والمساواة، وتهيئة الظروف الملائمة للمساواة وإعمال حقوق الفتيات، أُلغيت المذكرة القانونية المذكورة أعلاه.

131- وثمة مشكلة أخرى نشأت في قطاع التعليم وهي مسألة التحرش والاعتداء والعنف الجنسي في المدارس.

132- ولمعالجة هذه الحالة، يجري تنفيذ التدابير التالية في المدارس والمجتمعات المحلية:

- إنتاج مواد التربية المدنية لمنع ومكافحة العنف والاعتداء الجنسي على الأطفال والمراهقين؛
- إحداث صناديق لتقديم الشكاوى والاقتراحات؛
- إنشاء مراكز لتنسيق الشؤون الجنسانية ومجالس مدرسية بوصفها آليات خدماتية؛
- إقامة خط أخضر بالمفتشية العامة لوزارة التعليم والتنمية البشرية لغرض الإبلاغ عن حالات التحرش والعنف.

133- وقد أسهمت جميع الإجراءات مجتمعة إسهاما كبيرا في تحقيق نتائج إيجابية ومشجعة، وهي: زيادة فرص ملايين الطلاب في نيل التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي. وعلى سبيل المثال، بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس عام 2017 نسبة 84,4 في المائة، مع التحاق أكثر من 691 ألف طالب بالمدرسة في السن المناسبة (6 سنوات)، مما يساهم في تحسين معدلات متابعة الدراسة.

134- وجرى توسيع شبكة المدارس في جميع أنحاء البلد، مع بعض التأثير في المناطق الريفية. وفي الواقع، ازداد معدل المسجلين الجدد وانخفض متوسط المسافة التي يقطعها الطلاب للذهاب إلى المدرسة.

135- وتقلص التفاوت في معدلات الالتحاق بالدراسة بين البنين والبنات في اتجاه التوازن؛ واستحدث تخصص "التربية المدنية والأخلاقية" الذي يتوخى التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتم إدراجه أيضاً في برنامج تدريب المدرسين. وفي العديد من مؤسسات التعليم العالي أدرجت مواضيع محددة تتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إدراج موضوع حقوق الإنسان في مدارس تدريب شرطة جمهورية موزامبيق، وإدارات السجون، ومركز التدريب القانوني والقضائي الذي يدرّب القضاة وغيرهم من العاملين في مجال إقامة العدل.

136- وعلى الرغم من المكاسب الهامة التي تحققت في هذا المجال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في المجالات التالية:

- القضاء على أوجه التفاوت بين الريف والمدينة في نيل التعليم؛
- خفض مستويات التسرب المرتفعة، لا سيما بين الفتيات؛
- تحسين نوعية التعليم بتحسين ظروف عمل المدرسين؛
- تقليل المسافات بين المنزل والمدرسة؛
- وضع استراتيجيات تشجع على لزوم المدارس وتضمن استبقاء الطلاب كوسيلة لإنهاء الزواج المبكر للطالبات، والتحرش الجنسي من جانب المدرسين والموظفين الإداريين؛
- تعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم ومحو الأمية والتدريب المهني والعلمي والتكنولوجي؛

- إنشاء آليات للحد من معدلات التسرب من المدارس ومعدلات الرسوب؛
- توسيع نطاق التعليم الشامل في جميع أنحاء البلد، حتى يتمكن المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إليه.

الحق في الصحة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز²⁶

- 137- على الرغم من أن دولة موزامبيق طرف في مختلف الاتفاقيات الدولية التي تكرس الحق في الصحة، تعترف الحكومة بأن المؤشرات الهيكلية للالتزام لا تزال متخلفة عن الركب نظراً لعدم التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فإن من بين الإجراءات ذات الأولوية التزام البلد بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 138- ووفقاً لأحكام المادة 89 من دستور الجمهورية، يحق لجميع المواطنين الحصول على الرعاية الطبية والصحية، فضلاً عن واجب تعزيز الصحة والدفاع عنها. وتكرس المادة 116 من دستور الجمهورية الصحة كحق أساسي، مما يضمن تمتع جميع المواطنين بالحق في الوصول إلى الخدمات الصحية الوطنية.
- 139- ولتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الصحي الوطني، يضع القانون طرائق لممارسة مهنة الطب والرعاية الصحية؛ وتشجع الدولة مشاركة المواطنين والمؤسسات في رفع مستوى صحة المجتمع؛ وتشجع الدولة توسيع نطاق التمتع بهذا الحق ووصول الجميع إلى هذا الحق على قدم المساواة.
- 140- وأكدت حكومة موزامبيق دائماً، مراراً، أن قطاع الصحة هو أحد المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية. وتبين الصورة العامة لقطاع الصحة في موزامبيق أن الفقر وراء المشاكل الصحية العامة الرئيسية، من جهة، وأن هذا القطاع يؤثر تأثيراً كبيراً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية من جهة أخرى، نظراً لارتفاع تكاليف مكافحة الأمراض والوقاية منها مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، والكوليرا، من بين أمراض أخرى، ومؤخراً جدا جائحة كوفيد-19.
- 141- وهناك مؤشرات صحية تدل على حدوث نمو على الصعيد الوطني، بما في ذلك في المناطق الريفية والمقاطعات الفقيرة، حيث تحتاج الهياكل الأساسية إلى إعادة تأهيل، بعد الحرب المزعزعة للاستقرار والفيضانات الدورية، وهي حالة تفاقم بسبب مرور أعاصير إيداي وكينيث وإلوز في أوائل عام 2019.
- 142- وعموماً، فإن مؤشرات النتائج والأهداف المحددة في الخطة الحكومية الخمسية وفي البرنامج الاقتصادي الاجتماعي إيجابية فيما يتعلق بتوسيع الشبكة الصحية (من 1534 إلى 1652 في الفترة من 2015 إلى 2019) في إطار برنامج مستشفى واحد لكل مقاطعة، وزيادة نسبة الولادات في المستشفيات من 75 في المائة إلى 87 في المائة (2015-2019)، والتغطية بالتطعيم، من بين مؤشرات أخرى، باستثناء مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل التي لا تزال مؤشرات مثيرة للقلق ومجال توفير رعاية صحية أفضل وتقديم الأدوية.
- 143- وعلى الرغم من الأحداث الضارة المذكورة أعلاه، لوحظت نتائج ناجحة تضمن تحسناً دائماً في المؤشرات الصحية المحددة في البرنامج الحكومي الخمسي 2015-2020، نبرز منها ما يلي:

- إعادة تأهيل مكتب للمرافق الصحية؛
- تدريب العاملين في مجال الصحة وبناء قدراتهم وإعادة توزيعهم؛
- تحسين المعدلات المتعلقة بالاستشارات الخارجية، وتطعيم الأطفال، ووفيات الرضع؛
- توسيع الشبكة الصحية وتحسين الخدمات الصحية، مع تسليط الضوء على بدء تشغيل 29 مركزاً صحياً من النوع الثاني، معظمهم في المناطق الريفية؛

- إنشاء أول معهد للعلوم الصحية للعاملين في مجال الصحة في مقاطعة مابوتو، قادر على تدريب نحو 900 فني صحي من مختلف المناطق سنوياً؛
 - ضمان وصول السكان إلى النظام الطبي الوطني، ولا سيما في تدابير حماية صحة الأم والطفل؛
 - تطبيق العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة TARV 104595 لفائدة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وهو ما يقابل الرقم القياسي السنوي للامتثال المستهدف البالغ 110 في المائة. ومما ساهم في تحقيق هذه النتيجة توسيع المرافق الصحية التي تقدم خدمات العلاج بالفيروسات العكوسة في 99 مرفقاً صحياً بمجموع 1 320 مرفقاً صحياً؛
 - زيادة تغطية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة لدى مرضى السل/فيروس نقص المناعة البشرية الذين تم إخطارهم من البرنامج الوطني لمكافحة السل من 81 في المائة عام 2014 إلى 94 في المائة عام 2017؛
 - توزيع الناموسيات المشبعة بالمبيدات الحشرية طويلة الأمد وفقاً للخطة؛
 - التوعية والتدريب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية، والكحول والمخدرات لفائدة المراهقين والشباب في المجتمعات المحلية والبلديات؛
 - توسيع نطاق تغطية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة لفائدة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من 91 في المائة عام 2015 إلى 92 في المائة عام 2017.
- 144- وعلى الرغم من هذه التطورات التي أحدثت تغييرات هامة بشكل واضح، لا تزال هناك عدة تحديات أمام إعمال الحق في الصحة لكي يكون واقعاً فعالاً في موزامبيق، ومن ذلك ما يلي:
- مواصلة توسيع الشبكة الصحية؛
 - تحسين خدمات الصحة العامة؛
 - تعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لفائدة الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن؛
 - ضمان مجانية الرعاية الطبية والأدوية للأطفال والمسنين والموظفين العموميين؛
 - ضمان حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المساعدة الطبية والأدوية الكافية؛
 - تعزيز الاندماج الاجتماعي والمواطنة الكاملة لحاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
 - اعتماد استراتيجيات لإدماج كوفيد-19 في الواقع الجديد في سياق السياسات الصحية العامة؛
 - تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتعزيز الحقوق الصحية.

قانون العمل، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان²⁷

الحق في العمل

145- في موزامبيق، يُكرّس الحق في العمل في المادة 84 من دستور الجمهورية (2018). وينص الصك على أن "العمل حق وواجب لكل مواطن؛ ولكل مواطن الحق في حرية اختيار مهنة؛ والعمل الإلزامي محظور، باستثناء العمل المنجز في إطار قانون العقوبات."

146- وتُنظم ممارسة حقوق وواجبات العمل بموجب قانون العمل رقم 263/2007 المؤرخ 1 آب/أغسطس فيما يتعلق بالقضايا العامة، وفي إطار النظام الأساسي للوظيفة العمومية فيما يخص موظفي الدولة ووكلائها.

147- وفي هذه الممارسة، "لكل عامل الحق في أجر عادل، وفي الراحة، والإجازة، والتقاعد بموجب أحكام القانون؛ وللعمال الحق في الحماية والسلامة والنظافة في العمل؛ ولا يجوز فصل العامل إلا في الحالات والشروط التي ينص عليها القانون، كما ينص من المادة 85 من دستور جمهورية موزامبيق، 2018.

148- وينص الإطار القانوني والمؤسسي لقانون العمل على حق العمال في تنظيم عقود العمل وغيرها من استحقاقات العمل والتفاوض بشأنها جماعياً. وفي هذا السياق، كانت النقابات مسؤولة عن التفاوض بشأن زيادة الأجور في إطار آلية التنسيق الاجتماعي بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات. ويكرس دستور الجمهورية، في الفقرة 1 من المادة 86 منه، حرية تكوين الجمعيات المهنية والنقابية. وهكذا، "العمال أحرار في تنظيم أنفسهم في رابطات أو نقابات مهنية".

149- والحق في الإضراب ضمان دستوري مكرس في المادة 87 من دستور الجمهورية. وفي هذا السياق، "يحق للعمال الإضراب، الذي ينظم القانون ممارسته. ويحد القانون من ممارسة الحق في الإضراب في الخدمات والأنشطة الأساسية، حفاظاً على المصالح الملحة للمجتمع والأمن القومي.

150- وليس العمل في موزامبيق حقاً فحسب، بل هو أيضاً واجب على كل مواطن من أجل التنمية. ويحظر إطار العمل القانوني والمؤسسي في موزامبيق العمل الإجباري ويكرس حظر العمل القسري والعبودية داخل الإقليم الوطني.

151- وفي هذا الإطار، من المهم الإشارة إلى أن موزامبيق طرف في عدة صكوك لمنظمة العمل الدولية مع التركيز على الاتفاقيات المتعلقة بما يلي: إلغاء العمل الجبري؛ وحرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم؛ والمساواة في الأجر؛ والتمييز في مجال العمالة والمهنة؛ والحد الأدنى لسن القبول في العمل؛ والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

152- ومن المشاكل الهيكلية المتصلة بالحق في العمل الافتقار إلى العمالة في الأماكن التي تتركز فيها أعداد أكبر من السكان، ولا سيما في المدن. والفئة العمرية الأكثر تأثراً بنقص العمالة اليوم هي الشباب، مما يسهم سلباً في التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

153- وفي موزامبيق، ترتفع معدلات البطالة إلى حد كبير، وتبلغ نحو 30 في المائة، حيث لا توجد وظائف رسمية وثابتة لنحو 23 مليون نسمة، مع التركيز على الفئة العمرية البالغة من العمر ما بين 18 و40 سنة وهي الأكثر تضرراً من البطالة. وثمة مشكلة أخرى هي العدد المتزايد من قضايا العمل في المحاكم المتعلقة بانتهاك حقوق العمال وواجباتهم. ولمعالجة نقص فرص العمل، تقوم الحكومة بالتنسيق مع مختلف الكيانات بوضع عدة برامج لدعم الشباب من خلال التدريب التقني والمهني والتمكين الاقتصادي.

الحق في السكن والمياه والصرف الصحي²⁸

154- الحق في السكن حق دستوري. وتدعو الخطة الحكومية الخمسية إلى تهيئة ظروف سكنية وهياكل أساسية لائقة للسكان مع التركيز بشكل أكبر على الشباب. وفي هذا السياق، تقوم وزارة الإسكان

والأشغال العامة، من خلال صندوق الترويج والإسكان، بوضع عدة مشاريع بهدف ضمان السكن اللائق لسكان المناطق الحضرية والريفية.

155- ولدى البلد سياسة مائية، أُقرت في عام 1995، ونقحت تبعاً في عام 2007 و2016، وهي سياسة تحدد من حيث إمدادات المياه والمرافق الصحية، ضمن أمور أخرى، الأهداف التالية: '1' تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعميم الحصول على إمدادات المياه والمرافق الصحية؛ '2' تلبية الاحتياجات الأساسية لأفقر السكان، بهدف الحد من الفقر، والسعي دائماً إلى تحقيق حالة من الاستدامة.

156- ونتيجة للجهود المبذولة للوفاء بالخطة الحكومية الخمسية 2015-2019 (تغطية حضرية بنسبة 90 في المائة وتغطية ريفية بنسبة 75 في المائة في نهاية الفترة)، أُحرز في المنطقة تقدم ملحوظ في مجال الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة - التغطية الشاملة.

157- ومع ذلك، لا تزال حالة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تشكل تحدياً كبيراً، على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة من 12,6 مليون شخص في عام 2015 إلى 17,5 مليون شخص بحلول النصف الأول من عام 2019²⁹، فضلاً عن تنفيذ برنامج الماء من أجل الحياة - الذي يستفيد منه نحو 1,7 مليون شخص.

الحق في مستوى معيشي لائق³⁰

158- حظيت مواصلة تعزيز السياسات الاجتماعية للقضاء على الفقر في الخطة الحكومية الخمسية للفترة 2015-2019³¹ بالتأييد من خلال الركن الثاني (تنمية رأس المال البشري والاجتماعي). وفي هذا السياق، وضعت الحكومة عدة سياسات واستراتيجيات وبرامج تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين تحسيناً كبيراً.

159- وعلى الرغم من أن مؤشر الفقر لا يزال مرتفعاً وتحدياً كبيراً للدولة، وضعت السلطات مجموعة من الأدوات التي تساهم في مكافحته وتجسد مبدأ العمل اللائق³² المعبر عنه في الخطة الحكومية الخمسية 2015-2019، وفي سياسة العمالة (2016)³³، وفي استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2015-2035³⁴، فضلاً عن مشروع قانون العمل الجديد. وبموجب هذه التوصية، وعلى الرغم من أن معدلات الفقر لا تزال مثيرة للقلق، اتخذت عدة تدابير ملموسة في مجال السياسات والبرامج وفقاً للخطة الحكومية الخمسية 2015-2019 والصكوك السابقة الأخرى³⁵، مع التركيز على ما يلي:

- الاستراتيجية الجنسانية وخطة العمل للقطاع الزراعي 2016-2025³⁶؛
- الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن (وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والعمل الاجتماعي 2018 - ووزارة الدفاع الوطني 2019)³⁷؛
- الاستراتيجية الجنسانية في قطاع التعليم (2016-2020) التي تهدف إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع التعليم؛
- الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي الأساسي 2016-2024؛
- الخطة الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث 2017-2030؛
- خطة عمل 2018 لتنفيذ استراتيجية إصلاح وتطوير الإدارة العمومية 2012-2025.

160- غير أن الآثار السلبية للديون غير القانونية المرتبطة بالكوارث الطبيعية الدورية تسببت إلى حد كبير في عرقلة الأهداف التي حددتها الحكومة، حيث ازداد الفقر بنسبة 60 في المائة تقريباً بين عامي 2015 و2019، وفقاً لوزارة الاقتصاد والمالية.³⁸

رابعاً - التعاون التقني مع آليات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين

- 161- فيما يتعلق بالتعاون التقني مع آليات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، تعمل الحكومة، من خلال وزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية، عن كثب مع فريق الأمم المتحدة في موزامبيق لتعزيز النظام الوطني لحقوق الإنسان في إطار انخراط البلد المستمر في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.
- 162- وفي هذا الصدد، وقّعت الحكومة اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يضع برنامجاً لبناء القدرات المؤسسية يهدف إلى التوفيق والموائمة بين الإطار القانوني الوطني التنظيمي والصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتعزيز القدرات التقنية والوظيفية لوزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية والشركاء المؤسسيين في هذا الصدد، وقدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على التوجيه والرصد فيما يخص إطار أعمال حقوق الإنسان وحمايتها.
- 163- وقام مدير شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني ورئيس فرع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أفريقيا بزيارة إلى موزامبيق في مناسبات مختلفة منذ عام 2018، فناقشا مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، حالة حقوق الإنسان في البلد، وبحثا مع مختلف أصحاب المصلحة التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال التمتع الكامل بحقوق الإنسان في البلد. ووافقت الحكومة على إنشاء تمثيلية للمفوضية في موزامبيق في عام 2019 للتعاون بشأن طائفة من القضايا أبرزها العمل مع آليات حقوق الإنسان، وتعزيز مؤسسات الحماية والمساءلة، وتعزيز المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية.

خامساً - التحديات والآفاق

- إنشاء لجنة التنسيق المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- اعتماد السياسة والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذها؛
- اعتماد خطة العمل الوطنية المعنية بتوصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل؛
- الوفاء بالالتزام الدولي الناشئ عن كون موزامبيق دولة عضواً في الأمم المتحدة؛
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من الصكوك القانونية الدولية؛
- تحسين تنفيذ توصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري وتحسين حالة حقوق الإنسان؛
- تحسين الحوار والشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

Notes

- ¹ To highlight that the restrictions brought a new reality, such as: i) the need to observe quarantine; ii) isolation and social distancing; and iii) the limitation of the full enjoyment of Human Rights, such as: Sanitary Right. Freedom of movement (relating to the right to go, come and stay), Right to freedom of association and assembly, with the imposition of social distance and isolation; Freedom of expression; and Right to work and the rights arising from the employment relationship.
- ² Recommendations – 128.15–128.24, 128.41, 128.96.
- ³ Recommendations – 128.27, 128.28, 128.31–128.35).
- ⁴ Recommendations – 128.1–128.12.
- ⁵ Recommendations – 128.25, 128.26.
- ⁶ Recommendation – 128.125.
- ⁷ African Peer Review Mechanism - Second Mozambique Review Report. February, 2019.
- ⁸ Recommendations - 128.42, 128.64, 128.124.
- ⁹ These restrictions are aimed at naturalized Mozambican citizens. According to paragraph 1 of Article 30 of the CRM, "citizens of acquired nationality cannot be elected as members of the Parliament, members of the Government, holders of sovereign bodies, and do not have access to

a diplomatic or military career”.

- ¹⁰ The adult illiteracy rate in Mozambique is very high, at around 41.20%, according to the latest Population and Housing Census (2017).
- ¹¹ Recommendations - 128.121, 129.31, 129.30-129.33, 129.122-120.123.
- ¹² Recommendations - 129.39, 128.65, 66, 67, 129.11, 129.13, 128.74, 128.88, 130.13.
- ¹³ Recommendations - 128.68–128.71.
- ¹⁴ Recommendation 128.70.
- ¹⁵ Recommendations 129.25–129.29.
- ¹⁶ Recommendations 128.67, 129.11, 129.12, 129.13, 128.39, 128.43–44, 129.5.
- ¹⁷ National Institute of Statistics, preliminary data from the general census of population and inhabitants, 2017.
- ¹⁸ Recommendations – 128.99-128.102. 129.16–19. 128.97–128.106.
- ¹⁹ In addition to the international instruments mentioned above, Mozambique has incorporated the United Nations Standard Minimum Rules for the Administration of Juvenile Justice (the Beijing Rules) and the United Nations Rules for the Protection of Juveniles Restricted from Freedom.
- ²⁰ Recommendation 128.115.
- ²¹ Recommendation 129.5.
- ²² According to WHO data, Mozambique has five per cent of its population aged over 60, which corresponds to around 1,854,862 people.
- ²³ Recommendations – 128.3, 128.5, 128.6, 128.7, 128.8, 128.11, 128.56, 128.57, 128.59, 128.60, 128.91, 128.92, 128.95, 128.97, 128.157, 130.1, 130.2, 130.7, 128.144–128.154.
- ²⁴ Article 88 n° 1 of the CRM.
- ²⁵ Article 88 n° 2.
- ²⁶ Recommendations – 128.136, 128.137, 128.138, 128.139, 128.140, 128.141, 128.142, 128.143.
- ²⁷ Recommendations 129.10, 128.45.
- ²⁸ Recommendations 129.10, 128.45.
- ²⁹ Annual Information of the Head of State to the Parliament on the General Situation of the Nation, 31 July 2019.
- ³⁰ Recommendation 128.157.
- ³¹ This instrument presents the economic and social development priorities of the Country in the various areas of Government action. The Program constitutes the Government's commitment to focus its action in the search for solutions to the challenges and obstacles that hinder the Country's economic and social development.
- ³² Formalized by the ILO in 1999, the concept of decent work summarizes its historical mission to promote opportunities for men and women to obtain quality and productive work, in conditions of freedom, equity, security and human dignity, being considered a fundamental condition to overcome poverty, reduce social inequalities, ensure democratic governance and sustainable development. It is a central concept to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) defined by the United Nations, especially SDG 8, which seeks to “promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all”.
- ³³ Approved by the 30th Ordinary Session of the Council of Ministers, 5 September 2016.
- ³⁴ Approved by the Council of Ministers, July 2014.
- ³⁵ Gender Policy and Strategy for its Implementation (2007); National Action Plan for the Advancement of Women; and the Higher Education Strategic Plan 2012-2020.
- ³⁶ It aims to strengthen and focus mechanisms to promote gender equality and women empowerment in the agricultural sector in light of the premises of the Gender Policy and Implementation Strategy.
- ³⁷ Approved at the 30th session of the Council of Ministers. Aims to reinforce the framework for the promotion of gender equality and the empowerment of women in the political, social, cultural and economic domains of the country with an estimated cost of 20.485.923 meticaís. It is aimed at the economic recovery of women living in the areas most affected by armed conflict, as well as encouraging them to participate more actively in the search for and consolidation of peace and security in the country. This initiative is being implemented in the provinces of Cabo Delgado (Mocímboa da Praia and Montepuez districts), Zambézia (Morrumbala), Tete (Moatize), Sofala, Manica (Vandúzi), Gaza (Xigudo and Chibuto) and Inhambane (Funhalouro and Mabote). This follows the United Nations Security Council Resolution 1325/2000, which urges member states to take measures to strengthen the participation of women in mechanisms to promote peace.
- ³⁸ The number of Mozambicans in extreme poverty will have increased between 55 and 60 percent since 2015, meaning that more than half the population is poor, indicates the Ministry of Economy and Finance via the report produced under the Inclusive Growth Program in Mozambique: Strengthening Research and Capacities (IGM), implemented in partnership between the Directorate of Economic and Financial Studies (DEEF) of the Ministry of Economy and Finance and the Centre for Economics and Management Studies (CEEG) of the Faculty of Economics of Eduardo Mondlane University.